

المحاضرة الثالثة: أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

أولاً: استعراض أهداف الأمم المتحدة 2030

تُعد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والمعروفة أيضاً باسم الأهداف العالمية، دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. تم اعتماد هذه الأهداف من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، وهي جزء

من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تتكون خطة 2030 من 17 هدفاً و 169 غاية، تغطي مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تتميز هذه الأهداف بأنها:

- عالمية: تنطبق على جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء.
- متكاملة وغير قابلة للتجزئة: تدرك أن التنمية يجب أن توازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأن العمل في مجال ما يؤثر على النتائج في مجالات أخرى.
- طموحة: تهدف إلى تحقيق تحولات جذرية في طريقة عيشنا وعملنا.

ثانياً: الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة:

1. القضاء على الفقر: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. الصحة الجيدة والرفاه: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. التعليم الجيد: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.

8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من أوجه عدم المساواة: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. الحياة في البر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. السلام والعدل والمؤسسات القوية: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: التكامل بين السياسات الوطنية والدولية

يُعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحدياً معقداً يتطلب نهجاً متكاملًا يربط بين السياسات على المستويات الوطنية والدولية. لا يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال جهود منعزلة، بل يتطلب الأمر تنسيقاً وتعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف الفاعلة

أ. أهمية التكامل:

- الاتساق والفعالية: يضمن التكامل أن تكون السياسات الوطنية متسقة مع الالتزامات والأهداف الدولية، مما يزيد من فعاليتها وتأثيرها.

- تجنب التضارب: يساعد على تجنب السياسات المتضاربة التي قد تقوض جهود التنمية (على سبيل المثال، سياسات تجارية دولية تعيق التنمية الزراعية في الدول النامية)
- تعبئة الموارد: يسهل تعبئة الموارد المالية والتقنية من خلال مواءمة الأولويات الوطنية مع أجندات المانحين والشركاء الدوليين.
- التعلم المتبادل: يتيح للدول الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ب. آليات التكامل:

1. توطين أهداف التنمية المستدامة: (Domestication of SDGs)

- تقوم الدول بدمج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في خططها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية.
- يتضمن ذلك تحديد الأولويات الوطنية بناءً على السياق المحلي، ووضع مؤشرات وطنية لقياس التقدم، وتخصيص الموارد اللازمة في الميزانيات الوطنية.

2. تنسيق السياسات: (Policy Coherence)

- يشير إلى ضرورة أن تكون السياسات في مختلف القطاعات (مثل الاقتصاد، البيئة، الصحة، التعليم) متكاملة وتدعم بعضها البعض لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- على سبيل المثال، يجب أن تكون السياسات الصناعية متوافقة مع أهداف حماية البيئة، ويجب أن تدعم السياسات التعليمية احتياجات سوق العمل.

3. الشراكات متعددة الأطراف: (Multi-stakeholder Partnerships)

- يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة شراكات فعالة بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية.
- تلعب هذه الشراكات دورًا حاسمًا في تعبئة الموارد، وتبادل المعرفة، وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع.

4. المتابعة والمراجعة: (Follow-up and Review)

- تُعد آليات المتابعة والمراجعة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ضرورية لتقييم التقدم المحرز، وتحديد التحديات، وتعديل السياسات حسب الحاجة.
- تلعب التقارير الطوعية الوطنية (VNRs) التي تقدمها الدول إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى دورًا مهمًا في هذا الصدد.

أ. تحديات التكامل:

- ضعف القدرات: قد تفتقر بعض الدول إلى القدرات المؤسسية والتقنية اللازمة لدمج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها الوطنية بفعالية.
- نقص التمويل: قد يكون هناك نقص في الموارد المالية اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- تضارب المصالح: قد تنشأ تضاربات بين الأهداف الاقتصادية قصيرة المدى وأهداف التنمية المستدامة طويلة المدى.
- غياب الإرادة السياسية: قد لا يكون هناك التزام سياسي كافٍ لإعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة في عملية صنع القرار.

على الرغم من هذه التحديات، يظل التكامل بين السياسات الوطنية والدولية شرطاً أساسياً لتحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030.